حرائق اللاذقية في يومها الخامس

وزير الزراعة لـ«الوطن»: السيطرة على معظم الحرائق.. ولم تسجل أي أضرار بشرية أو في المنازل السكنية

اللاذقية– عبير سمير محمود

خمسة أيام مرت ولا تزال النيران تأكل جمال طبيعة ريف اللاذقية بين بلدة مشقيتا وبلدة ربيعة، لتلتهم مساحات خضراء «كانت» محور جذب خلاب من صنع الخالق عزّ وجل من دون تدخل الأيادي البشرية.

في وقت، يتابع وزيرا الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف والزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا، برفقة محافظ اللاذقية عامر هلال ومدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا ومديري الجهات المعنية، عمليات إخماد الحرائق في ريف اللاذقية، أكد قطنا في تصريح لـ«الوطن»، أن نواة الحريق في مشقيتا يعود لانفجار خزان كهربائي وامتداد النيران إلى الأراضي المحيطة بفعل سرعة الرياح الشديدة.

لا أضرار بشرية ولا منازل محترقة

ذكر قطنا أنه لم يتم تسجيل أي أضرار بشرية أو في المنازل السكنية بالقرى، على حين اقتصرت الأضرار على المساحات الحراجية بنسبة كبيرة وبعض الأشجار المثمرة.

وأكد وزير الزراعة لـ«الوطن»، السيطرة على معظم الحرائق في ريف اللاذقية، بشكل جيد وما يتبقى ٣ مواقع قيد التعامل بتعاون كافة الجهات.

وأوضح ان انتشار الحرائق يرتبط بحركة الرياح وسرعتها واتجاهها.

وأشار إلى استمرار عمل جميع الجهات بعمليات الإخماد بجهود كبيرة للسيطرة على النيران في جميع المواقع، بمؤازرة فرق إطفاء من المحافظات الأخرى والجيش العربي السوري والطيران المروحي وطائرة اليوشن، إضافة لجهود المجتمع المحلي والأهلي، مبيناً أن جميع الكوادر على الجبهات من وزارة الدفاع والدفاع المدني وأفواج الإطفاء ومديريات الزراعة والمجتمع المحلي تبذل قصارى جهدها، وتواصل العمل بجد ومسؤولية عالية لمكافحة الحرائق ومنع انتشارها رغم الصعوبات التي تفرضها جغرافية المكان ووعورة التضاريس لكونها مناطق جبلية ووديانٌا شديدة الانحدار.

قطنا أكد أن أكثر من ١٠٠ آلية بين صهاريج وسيارات إطفاء وآليات ثقيلة تنتشر في مواقع الحرائق إلى جانب أكثر من ٢٠٠٠ عامل وعنصر يواجهون النيران بقوة وبسالة على أمل تطويقها بأسرع وقت ممكن، لافتاً إلى سيطرة الفرق على بعض المواقع وبعضها الآخر خارج السيطرة وذلك بفعل الرياح الشديدة وكثافة الغطاء النباتي، إذ إن التيارات الهوائية تنقل أقواز الصنوبريات أو النباتات أو الأخشاب المحترقة من مكان لآخر متجاوزة خطوط النار وبالتالي تنتقل النار من طرف إلى طرف آخر.

جهود متكاملة

وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف وعقب زيارته مقر قيادة عمليات إطفاء الحرائق، أكد أن الهدف من الجولة الاطلاع على واقع الحرائق التي اندلعت في الريف الشمالي للمحافظة، والوقوف على الاحتياجات والمتطلبات وسبل تأمينها وتحديد المواقع الأكثر خطورة وقابلية للتوسع والانتشار للتعامل معها حسب الأولوية.

وأشار مخلوف إلى وصول المزيد من الآليات والكوادر التي تم استقدامها من مختلف القطاعات والمحافظات، ويتم نشرها على الأرض مباشرة لمؤازرة الكوادر التي تواجه الحرائق في كل المواقع.

مخلوف نوّه بتضافر الجهود والتكامل على مدار الساعة بين عناصر الحراج والزراعة والإطفاء والدفاع المدني ووحدات الجيش العربي السوري العاملة على الأرض والجهات المعنية إضافة إلى التعاون والتنسيق مع المجتمع المحلي والمنظمات والجمعيات الأهلية ومنها مؤسسة العرين والأمانة السورية للتنمية والهلال الأحمر العربي السوري للمساهمة في إخماد الحرائق والحد من انتشار النيران.

الرياح هي العقبة

مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا أكد لـ«الوطن»، أن الجهود كبيرة في محاولة للسيطرة على النيران بجميع المواقع المشتعلة، مبيناً أن أعمال إخماد النيران في ريف المحافظة تجري بنسب إنجاز ممتاز حتى اللحظة (ساعة إعداد المادة)، بفعل هدوء نسبي للرياح التي تعد أبرز معوقات العمل.

وذكر دوبا أن مجريات عمل كل الفرق المشاركة في الإخماد مطمئنة، وفي حال استمرت خلال الساعات القادمة من دون تغيرات مناخية وعدم اشتداد الرياح فستكون الأمور مبشرة مع صباح الأحد.

وذكر مدير الزراعة بأن العدد الإجمالي لسيارات الإطفاء وصهاريج التغذية أصبح ٧٧ آلية موزعة على مواقع الحرائق في ريف المحافظة، لافتاً إلى وصول ١٣ سيارة إطفاء من محافظات أخرى، صباح اليوم لتشارك بعمليات الإخماد.

وبيّن أن العقبة الأكبر التي تواجه جهود الإطفاء عند عودة اشتعال النيران في المناطق التي دخلت مرحلة التبريد واتساع رقعة الحرائق «اشتداد سرعة الرياح بشكل مفاجئ» وما يترتب عليه من زيادة جيبات العمل والانتقال إلى خطة عمل طارئة تم خلالها تحديد مواقع الحرائق الأكثر خطورة والتوجه لإخمادها تباعاً.

غابات مشقيتا تكتسي السواد

من جهتها، أكدت رئيس بلدية مشقيتا زينة ميا لـ«الوطن»، أن الحرائق أخمدت في الأراضي التابعة للبلدية ودخلت مرحلة التبريد، مشيرة إلى أن الأضرار كبيرة جداً بالمساحات الحراجية.

وذكرت ميا أن الحرائق أتت على أراض في قرى سولاس، خربة سولاس، بيت شمسية، وفي محيطها أشجار حراجية كثيفة ومحميات طبيعية تعرضت للضرر جراء النيران وسرعة الرياح.

وأشارت رئيس البلدية إلى أن بعض القرى كالزهراء وسولاس فيها منازل سكنية وعائلات تقطنها وتزرع في محيط القرية أشجار مثمرة كالليمون والزيتون، جميعها تضرر بفعل الحرائق إلا أنه لم يتعرض أي مواطن لأضرار جسدية أو أي منزل للاحتراق واقتصرت الإصابات على تسجيل حالات استنشاق دخان وتمت معالجتها فوراً من خلال الفرق الطبية المتوزعة في مواقع الحرائق منها لمؤسسة العرين والهلال الأحمر والصحة وجمعيات أهلية أخرى.

الأهالي بمواجهة النار

إلى الريف الشمالي، أكد رئيس بلدة ربيعة محمد وريدة لـ«الوطن»، أن الجهات المشاركة في عمليات إخماد الحرائق بذلت مجهوداً كبيراً في العمل خلال الأيام الماضية وسط ظروف جوية وتضاريس صعبة، وتم إخماد النيران بعدة مواقع منها الصباحية والجزء الشمالي من جورة الماء، وبيت الملك، ومزرعة الحرة، وبيت زيفا، والحمراء، لافتاً إلى وجود قرى متاخمة للحدود التركية ولمناطق وجود الإرهابيين، لا تزال مشتعلة ومنها السكرية وطوروز (حتى ساعة إعداد المادة).

وبيّن أن معظم أراضي هذه المواقع تعرضت للاحتراق بالكامل علماً أنها مزروعة بالأشجار الحراجية، في حين يستمر المجهود من قبل المعنيين بإخماد الحرائق في السكرية وبيت عرب والدرة والتفاحية والبوادي ومحيط دير حنا.

وأكد وريدة أن العمل يتم بالتوازي بين آليات فرق الإطفاء والبلدوزرات والطيران المروحي واليوشن لإخماد النيران، إضافة لتعاون المجتمع الأهلي في القرى نفسها، منوهاً برفض عدد كبير من العائلات مغادرة منازلها رغم أن النار كانت قريبة منهم إلا أنهم فضلوا البقاء والمساعدة في عمليات الإخماد ودرء الحرائق عن قراهم ومنازلهم السكنية.

وذكر بأنه لم يتم تسجيل أي حريق ضمن البيوت ولا إصابات بشرية، في حين تم تسجيل أضرار بسيطة في الثروة الحيوانية (الغنم) والأشجار الحراجية وبعض الأشجار المثمرة، منوهاً بأن الإحصائية ستكون نهائية مع انتهاء العمليات كافة.

وأكد تأمين كل احتياجات الأهالي من المواد الغذائية والأساسية عبر جهات عدة ومنها الأمانة السورية للتنمية وجمعيات أهلية وخيرية.

> مدير الزراعة: نسب الإخماد ممتازة مع هدوء الرياح

«الوطن» تكشف تفاصيل ما حصل في بلدة دوير رسلان بطرطوس.. والمحافظ لا يرد

مجلس البلدة: قرار تعيين مكتب مؤقت غير قانوني وضد رغبة السكان وسببه إعفاء مختار إحدى القرى!

طرطوس- هيثم يحيى محمد

شهدت بلدة دوير رسلان في ريف الدريكيش بمحافظة طرطوس منتصف الأسبوع الماضي حادثة غير مسبوقة على خلفية القرار الذي أصدره وزير الإدارة المحلية والبيئة بناء على اقتراح المحافظ القاضي بتعيين مكتب تنفيذي مؤقت لمجلس البلدة ليقوم بمهام المجلس المنتخب منذ أقل من سنة بدل أن تتم إعادة الانتخاب في ستة مراكز من أصل ١٣ مركزاً تنفيذاً لقرار قضائي مبرم صادر عن مجلس الدولة بداية هذا العام، حيث اعتبر مجلس البلدة والكثير من المواطنين أن قرار تعيين مكتب مؤقت غير قانوني لأسباب مختلفة وأنه جاء نتيجة إصرار مجلس البلدة على عدم العودة عن إعفاء مختار إحدى القرى التابعة له من مهامه لكونه جاء بناء على شكوى الأهالي وبعد اقتناع مكتب المجلس بالشكوى وتأكيد الرقابة الداخلية صحة إجراءاته.

مجلس البلدة بين في رده لـ«الوطن» حول ما حصل يوم الثلاثاء خلال زيارة المحافظ للبلدة لتسليم المكتب المؤقت مهامه، بعد صدور نتائج الانتخابات في بلدة دوير رسلان: قام اثنان من المرشحين –لم يحالفهما الحظ بالنجاح– برفع دعوى قضائية للطعن بصحة نتائج الانتخابات في ستة مراكز انتخابية وبعد التدقيق من اللجنة القضائية وإجرائها التحقيقات اللازمة تبين لها وجود أخطاء من اللجان المشرفة على الصناديق والمعروفة الانتماء حيث ورد في تقرير الخبرة (إن اللجان لم تختم ولم توقع المحاضر إضافة إلى وجود تواقيع متشابهة للناخبين في أكثر من صفحة) وقررت المحكمة إلغاء نتائج الانتخابات في المراكز الستة موضوع الدعوى وإعادة الانتخابات فيها لكن ذلك لم يحصل لتاريخه رغم مضي عدة أشهر على صدور القرار القضائي المبرم.

ويضيف المجلس: وبعد ذلك أصدر رئيس مجلس البلدة قراراً بإعفاء مختار حي بمنة بعد موافقة المكتب التنفيذي للبلدة وورود العديد من الشكاوى بحقه وتقديم معروض موقع من أهالي بمنة لإقالته وبعد إعطائه أكثر من فرصة لتغيير نهجه من دون فائدة، إلا أن المختار المعفى رفض استلام قرار إعفائه كما رفض تسليم الخاتم الرسمي فقامت البلدة بمخاطبة ناحية دوير رسلان لإجراء المناسب وتسليمنا الخاتم الرسمي ولدى سؤاله عن الخاتم قدم لدى الناحية تصريحاً خطياً بأنه قام بتسليمه للمحافظ، ولدى سؤالنا الأمانة العامة في المحافظة ومديرية المجالس قالت إنه ليس لديهما ولا يعرفان عنه شيئاً وتمت مخاطبة المحافظة بكتاب رسمي إعلاماً بهذا.

وبين رئيس مجلس البلدة بكتاب رسمي بعض الأسباب التي تم بموجبها عزل المختار فقام المحافظ بدعوة رئيس المجلس إلى مكتبه محاوراً إياه بخصوص عزل مختار بمنة وكيف يتخذ قراراً كهذا من دون الرجوع لأحد.

وتابع: أرسل المحافظ رئيس الرقابة الداخلية غياث شما ومعه اثنان من المراقبين للاطلاع على الإجراءات المتخذة من البلدة بخصوص عزل المختار والنزول على أرض الواقع لسؤال الناس عن رأيهم بالمختار ليتبين أن المختار كان يتعامل مع الناس بطريقة غير صحيحة والإجراءات المتخذة من البلدة صحيحة، إلا أن كل ما سبق لم يمنع هذه اللجنة من تقديم مقترح للمحافظ ينص على عقد اجتماع في قرية بمنة بحضور الفعاليات الشعبية وعضو المكتب التنفيذي المختص عن منطقة الدريكيش والمختار وأعضاء المجلس البلدي وطرح موضوع المختار بشفافية على أن يتعهد المختار وأعضاء المجلس بالالتزام والتعاون والتنسيق للعمل المشترك أياً كان القرار الذي سيتخذ.

وبالفعل كان ذلك حيث اجتمع عضو المكتب التنفيذي سمير علي بأعضاء المجلس البلدي وبالفعاليات الشعبية في قرية بمنة وسأل أعضاء المجلس عن رأيهم بقرار إعفاء المختار فكان ثمانية مع القرار وواحد ضده وواحد متحفظ ورفع مطالعة بذلك للمحافظ.

وأضاف المجلس: بعد ذلك صدر قرار بتعيين مكتب تنفيذي مؤقت لبلدة دوير رسلان ويمارس هذا المكتب صلاحيات المجلس ومكتبه التي نص عليها قانون الإدارة المحلية ١٠٧ لعام ٢٠١١ إلى حين إجراء انتخابات جديدة (من دون أي تحديد لموعد الانتخابات القادمة وترك المدة مفتوحة أمام المكتب المؤقت) وهذا القرار مبني على المرسوم التشريعي رقم ٣٢ لعام ٢٠١٤ الذي ينص على أنه يجوز لوزير الإدارة المحلية تعيين مكاتب تنفيذية مؤقتة بناء على اقتراح المحافظ في الوحدات الإدارية التي لم تتمكن مجالسها المنتخبة من ممارسة اختصاصها وتمارس هذه المكاتب اختصاصات المجلس والمكتب إلى حين إجراء انتخابات جديدة، مع العلم أن مجلسنا أدى اليمين القانونية ويمارس اختصاصاته ويعقد اجتماعاته بشكل دوري ويسير شؤون القطاع منذ تشرين الثاني ٢٠٢٢ (ولا ينطبق عليه نص المرسوم)

كما افتقر القرار إلى الشرعية القانونية فهو يخالف قانون الإدارة المحلية في المادة ١١٨ منه التي تنص على: «عند حل المجالس كلها أو بعضها يستمر المكتب التنفيذي ذو العلاقة بالقيام بأعماله ويتولى اختصاصات المجلس إضافة إلى ذلك حتى يتم انتخاب مجلس جديد».

ويبقى السؤال: إذا كانت الحجة هي إلغاء نتائج الانتخابات في ٦ مراكز تابعة للبلدة من أصل ١٣ مركزاً فلماذا لم تتم إعادة الانتخابات فيها حصراً؟ ولماذا لم تقترح المحافظة للوزارة اتخاذ قرارات مماثلة في وحدات إدارية أخرى حيث توجد أحكام قضائية مبرمة بإعادة الانتخابات في ١٦٤ مركزاً على مساحة المحافظة؟ ولماذا لم يتم تحديد موعد الانتخابات القادمة؟

وتمنى المجلس أن يعلم الجميع أن خلافه مع المحافظة يعود لعزل مختار بمنة، فمنذ صدر القرار بعزله في شهر آذار وحتى اللحظة لا توجد غير التهديدات مع الوعيد من المختار وأعوانه بأنه سيرجع بعد إعفائهم من مهمتهم وكانوا يسمعون عن لسانه أن المحافظ سيبعدهم وكان هو ومن حوله يعلمون ما يجري وسيجري وبالقرارات قبل أن يعرف أحد وسمعوا قبل بضعة أيام أن قرار تعيين مكتب مؤقت سيصدر يوم الإثنين وتساءلوا: من أين له أن يعرف ماذا يحصل؟ ترى من يدعم شخصاً كهذا؟

وأضافوا: إن الأقاويل والأخبار المغلوطة تكثر حولنا فقط لأننا أعضاء مجلس مستقلون منتخبون من خارج القائمة بالإرادة الشعبية.... نعمل وفق القانون ولمصلحة الناس ونحن مجلس منتخب للمرة الثانية عملنا ومازلنا بكل إخلاص وتفان تحت قيادة الرئيس بشار الأسد.

وتم التواصل مع رئيس المكتب المؤقت باسل سلوم لمعرفة وجهة نظر المكتب المؤقت فيما حصل لكنه لم يجبنا بأي كلمة.

التواصل مع المحافظة

وتوجهنا للمحافظ عبر المكتب الصحفي والأمين العام للمحافظة لموافاتنا بالأسباب التي تقف وراء رفع اقتراح بتشكيل المكتب المؤقت وبالتالي حل المجلس المنتخب من دون ورود ذلك في القرار ومن دون إعادة الانتخابات في ستة مراكز تنفيذاً لقرار مجلس الدولة الصادر ومن دون تحديد موعد لإجراء الانتخابات.. إلخ

وقد أبلغنا أمين عام المحافظة بعد اتصالنا به الخميس الماضي بعدم رغبة المحافظ بالرد على ما أرسلناه من تساؤلات ووعد بطرح الأمر مجدداً معه وإعلامنا بالنتيجة وعندما لم يبلغنا بشيء تواصلنا معه مجدداً وطلبنا موافاتنا بالرد قبل ظهر السبت ٢٠٢٣/٧/٢٩ ليتصل بنا ظهر أمس ويقول: يمكن أن نرسل لكم فوراً رأي مجلس الدولة وبعض المراسلات بخصوص الموضوع من دون إرسال رد.. لكن لم يصلنا أي كتاب.

العديد منها لا تدرك القوانين..

محافظ إدلب لـ«الوطن»: إيرادات البلديات ليست كبيرة

«الإدارة المحلية» عقدت دورة لرؤساء المجالس المحلية في حماة وإدلب والرقة

محمد منار حميجو

بين محافظ إدلب ثائر سلهب أنه يتم التركيز مع الوحدات الإدارية على شرح القانون الخاص بالإدارة المحلية رقم ١٠٧، لافتاً إلى أن هناك العديد من الوحدات الإدارية غير مدركة لقوانين الإدارة المحلية، ومنها على سبيل المثال عدم إدراك المواد القانونية المتعلقة بمخالفات البناء وضبط هذه المخالفات، كما أن هناك بعض الوحدات الإدارية ليس لديها دراية كيف تطلب من المحافظة إعانة مالية ما يضطر المحافظة أن تخبر الوحدة بذلك وغيره لمساعدة بعض الوحدات الإدارية في إدراك حقوقها وواجباتها وفق ما نص عليها قانون الإدارة المحلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت سلهب إلى أنه تم إجراء اجتماعين في الفترة الماضية مع المجالس المحلية لشرح القانون رقم ١٠٧ بشكل أوسع وتكون الوحدات الإدارية على دراية بما تضمنه هذا القانون، مشدداً على ضرورة الاطلاع على هذا القانون لأهميته الكبيرة باعتبار أنه يحدد صلاحيات المجالس وكيفية القيام بهذه الصلاحيات.

وحول إيرادات الوحدات الإدارية أكد سلهب أنه توجد إيرادات ذاتية لها لكنها ليست كبيرة أي إنها ليست كباقي المحافظات الأخرى باعتبار أن المنشآت الاقتصادية الموجودة حالياً بسيطة وليست كبيرة، لافتاً إلى أنه توجد إيرادات للمجلس في مدينة خان شيخون باعتبار أن المنشآت التجارية من محال وغيرها زاد عددها في المدينة لكن لا يمكن مقارنتها بإيرادات مجالس محلية في محافظات أخرى، مضيفاً: بالتالي إيرادات الوحدات الإدارية حسب الأنشطة الموجودة في المحافظة ما زالت في طور النمو.

سلهب أشار إلى أنه يوجد تقييم سنوي للوحدات الإدارية حيث يوجد لديها خلل ويتم تنبيهها لهذا الخلل، مضيفاً: تلجأ في هذا الموضوع إلى الأسلوب التوبيخي وليس إلى الأسلوب العقابي حتى يتم تثقيف وشرح لهذه الوحدات عن القوانين الخاصة بالموضوعات التي فيها خلل، وهذا ما يتم شرحه في اللقاءات التي تتم مع الوحدات الإدارية سواء كانت هذه اللقاءات فردية أم جماعية.

ولفت سلهب إلى أن جميع المجالس المحلية في مناطق سيطرة الدولة مشكّلة، على حين هناك جزء من المجالس في مناطق خارج السيطرة مشكّلة ومقرها في مناطق سيطرة الدولة على حين هناك قسم آخر من مجالس مناطق خارج السيطرة غير مشكّلة.

وأشار سلهب إلى أنه منذ عدة أيام كانت هناك دورة أجرتها وزارة الإدارة المحلية لرؤساء الوحدة الإدارية لمحافظات حماة وإدلب والرقة وأجريت هذه الدورة في حماة، مشيراً إلى أن قسماً كبيراً من الوحدات الإدارية التزمت بهذه الدورة، مشيراً إلى أن الأعضاء الذين حضروا هذه الدورة استفادوا منها من خلال اطلاعهم على موضوعات لم يكونوا يعلمونها، مشدداً على أهمية هذه الدورات للاطلاع على قوانين الإدارة المحلية.